



الجامعة الحرة للتعليم UGTM الجامعة الوطنية للتعليم FNE

الجامعة الحرة للتعليم UGTM والجامعة الوطنية للتعليم FNE تجددان رفضهما للعمل بالعقدة وتطالبان بالتوظيف القار والدائم واللائق

بشكل إنفرادي ودون أي استشارة للنقابات التعليمية، عكس ما كان متفقاً عليه مع الوزير، أصدرت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني مساء يوم 1 نونبر 2016 عددا من الوثائق المتعلقة بعملية "توظيف بموجب عقود ستشمل 11000 منصبا بالإضافة إلى المناصب المخصصة للقطاع في قانون المالية لسنة 2016" ويتعلق الأمر بالمذكرة الوزارية التنظيمية رقم 16-866 المؤرخة في 1 نونبر 2016 المتعلقة بمباريات توظيف بعقود ويتضمن الحقوق والواجبات والتزام عدم المطالبة بالإدماج في الوظيفة العمومية بناء على التعاقد، وبعد اطلاعنا في المكتبين الوطنيين للنقابتين التعليميتين الجامعة الحرة للتعليم UGTM والجامعة الوطنية للتعليم FNE على الملف وحيثياته في إطار المستجدات الخطيرة التي تستهدف مكتسبات قطاع الوظيفة العمومية وشغليتها فإننا:

(1) نعتبر أن الاستمرار في أمر الواقع المنتهج من طرف الحكومة ووزارة التربية لا يخدم البلاد ولا قطاعاتها الحيوية وعلى رأسها التربية والتكوين والتعليم؛

(2) نرفض إعلان وزارة التربية البارحة في وقت متأخر من الليل ليوم الثلاثاء 1 نونبر 2016 عن مباراة التوظيف بقطاع التربية الوطنية بالعقدة مدتها سنة قابلة للتجديد..

(3) نجدد تضامنا للامشروط مع الأطر التربوية - أساتذة وإداريين - (أطر البرنامج الحكومي 10000 إطار تربوي) وأساتذة سد الخصائص ومنتشطي التربية غير النظامية ومكوني محاربة الأمية وحاملي الشهادات المعطلة من أجل انتزاع حقهم المشروع والعادل في الإدماج بقطاع التعليم العمومي وحقهم في التوظيف القار والدائم واللائق؛

(4) نذكر بموقفنا الرافض للمرسوم المتعلق بالتشغيل بالعقدة المصادق عليه من طرف المجلس الوزاري المنعقد يوم الخميس 9 يونيو 2016، باعتباره هجوما جديدا خطيرا وعدوانيا على مكاسب القطاع العمومي بهدف تفكيكه وتصفيته وخصوصته، واستمرارا للعدوان الذي قادته الحكومة والتمثلة في المرسوم السيء الذكر المتعلق بفصل التكوين عن التوظيف ومرسوم تقليص منحة الأستاذ المتدرب إلى النصف ومرسوم تمديد العمل قسريا وجبريا بعد سن التقاعد لنساء ورجال التعليم وحرمان الموظفين المستقبليين أو المشطب عليهم من الاستفادة من معاش نسبي أو مبكر ومرسوم نقل الموظفين.. وخطة ما سمي إصلاح التقاعد والقانون التنظيمي للاضراب.

(5) نؤكد أن هذا القرار لا يجهز فقط على مكتسبات وحقوقي نساء ورجال التعليم وسائر الموظفين/ات، بل يتعداه إلى تصفية ما تبقى من الخدمات العمومية، بتوجيه من المراكز المالية العالمية، كما أنه سيحرم الصندوق المغربي للتقاعد CMR من عدد من الانخرافات والمساهمات الجديدة لأن المتعاقد سينخرط في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR.

(6) نرفض التشريعات بالمراسيم، ويؤكد أن التقرير في مصير الموظفين/ات والوظيفة العمومية ليس من اختصاص الحكومة، كما أن هذه التشريعات تتعارض مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية والتي يعتبرها دستور 2011 تسمو على القوانين الوطنية.

(7) نُحمل المسؤولية التاريخية للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية في صمته اتجاه هذا العدوان على الوظيفة العمومية.

(8) نعتبر أن قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي، شكل منذ مدة مدخلا لتطبيق إجراءات تراجعية في التشغيل والأجور والتقاعد، وهو ما ساهم في تفكيك قطاع التعليم وتدميره، وشكل مجالا لتطبيقات تشغيل "أعوان" بالعقدة دون ترسيم ولا إدماج، إلا ما تحقق بالنضال، (من خلال تجارب الأساتذة العرضيين، أساتذة سد الخصائص، منشطوا التربية غير النظامية ومكونو محو الأمية، الأساتذة المتطوعون، أساتذة التوظيف المباشر، ومربي/يات التعليم الأولى، أساتذة التلاميذ في وضعية إعاقة، أساتذة مؤسسات التعليم العتيق (الأوقاف)، الأساتذة غير الرسميين بالتعليم العالي (vacataires)؛

(9) ندين بقوة المس بالحق في الشغل القار والدائم، والشروط المحجفة للعمل بسبب العقود المحددة المدة.

(10) نرفض المرسوم المشؤوم الموجب للعمل بالعقدة في الوظيفة العمومية، لما سيكرسه من تخلي الدولة من التزاماتها الاجتماعية والمس بالوحدة الموضوعية لأجراء الوظيفة العمومية، وتسييد الهشاشة والمرونة في العمل وضرب العمل النقابي..

(11) نطالب الحكومة بالسحب الفوري لهذا المرسوم والحفاظ على العمل القار والدائم.

(12) نُعبر عن استعدادنا لمواجهة هذا المخطط التراجعي والرجعي وندعو الهيئات النقابية والحقوقية والسياسية والشبابية والطلابية إلى تكثيف الجهود وتوحيد الفعل النضالي للضغط من أجل جعل حد لهذا العدوان.

(13) ندعو الشغيلة التعليمية لرص الصفوف والاستعداد لمواجهة المخططات التي تستهدف الوظيفة العمومية.

(14) نؤكد على أن الحركة النقابية المغربية ينبغي أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية في مواجهة الهجوم العدواني الرجعي ومن بينه هذا المرسوم التراجعي، عبر تشكيل جبهة موحدة تنتصر لبناء ميزان قوى لفائدة الموظفين والموظفات وسائر الطبقات الشعبية.

الرباط، الأربعاء 2 نونبر 2016

الجامعة الوطنية للتعليم FNE
الكاتب العام: الإدريسي عبد الرزاق

الجامعة الحرة للتعليم UGTM
الكاتب العام: علاكوش يوسف